شروط البيع والتوريد العامة
KÖNIGSBRUNNER KUNSTSTOFFGROSSHANDEL KKG GUMPP GmbH

أحكام عامة

1. تسري هذه الأحكام العامة بشكل حصري، ما لم يتفق على خلاف ذلك كتابة. لا نعترف بأية أحكام عامة خاصة بالمشتري تتعارض مع هذه الأحكام العامة أو مخالفة لمحتواها، ما لم نوافق على سريانها موافقة كتابية.

2. تسري أحكامنا العامة أيضًا على جميع الصفقات التي تعقد مع المشتري في المستقبل وفقًا للبند (1).

العرض المقدم

1. العروض المقدمة من جهتنا قابلة للتغيير. وتعد الأوراق المرفقة بالعرض مثل الصور والرسومات وبيانات الوزن والأبعاد شبه معيارية، ما لم يتم وصفها صراحة بأنها ملزمة.

2. الطلب الموقع من المشتري ملزم له. ويحق لنا قبول عرض التعاقد الوارد في طلب المشتري في غضون ثلاثة أسابيع من وروده إلينا، وذلك بإرسال تأكيد الطلب.

3. يكون المعيار الحاسم في حجم الطلب هو التأكيد الكتابي للطلب الصادر من جهتنا. ويجب أن تكون جميع الاتفاقات الإضافية وكافة التغييرات التي تُجرى على الطلب في صيغة مكتوبة.

4. غير مصرح لموظفي المبيعات ووكلاء السفر إعطاء اتفاقات إضافية وتعهدات شفهية تتجاوز محتوى تأكيد الطلب الكتابي الصادر من جهتنا.

5. نحتفظ لأنفسنا بحقوق الملكية وحقوق النشر فيما يتعلق بالمعلومات التي نسلمها للمشتري أو للطرف الثالث، لاسيما الصور والرسومات والحسابات والمستندات الأخرى. ولا يحق إطلاع أي أشخاص عليها بخلاف المشتري أو الطرف الثالث.

السعر والدفع

1. السعر المذكور في تأكيد الطلب عرضة للتغيير. ولا تشمل الأسعار المذكورة ضريبة المبيعات لدى خروجها من المصنع. يتم تحديد ضريبة المبيعات في يوم إصدار الفاتورة بالقيمة القانونية السارية في ذلك الوقت. ونحتفظ لأنفسنا بالحق في تغيير أسعارنا بالشكل المناسب، إذا طرأت بعد إبرام العقد أية تخفيضات أو زيادات في التكلفة، بسبب الاتفاقات حول الأجور أو تغييرات أسعار الخامات. وسوف نقدم للمشتري ما يثبت ذلك بناءً على طلبه.

2. يلتزم المشتري بدفع السعر عند تسليم السلعة أو إرسال الفاتورة. ويتطلب الحصول على خصم اتفاق كتابي خاص.

3. إذا نشأت بعد إبرام العقد شكوك معقولة في التصنيف الائتماني للمشتري، يحق لنا، وفي غضون مدة ملائمة، المطالبة بالدفع المسبق أو دفع مبلغ تأمين. إذا لم يلتزم المشتري بهذا الطلب خلال المدة المحددة، يحق لنا بعد انقضاء المدة إلغاء العقد.

4. تُقبل الحوالات المالية أو الشيكات أو سندات الصرف وفقًا لاتفاق كتابي خاص ولغرض الدفع فقط، مع احتساب كافة رسوم الدفع النقدي والخصم.

5. يحق للمشتري تسوية حسابه مقابل مطالباتنا بالسداد، إذا كانت المطالبات المقابلة للمشتري لا جدال فيها أو في حالة وجود سند واجب النفاذ. يحق للمشتري التمسك بحق الاحتفاظ بالبضاعة، طالما أنه يستند إلى مطالبات من نفس العلاقة التعاقدية.

6. تُحتسب فوائد تأخير بنسبة 8% سنويًا على سعر الفائدة الأساسي. لا نستبعد إمكانية رفع دعوة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار.

التوريد والتأخير في التسليم

1. يجب ذكر مواعيد ومدد التوريد بشكل كتابي. ولا تعد مواعيد التوريد ملزمة، ما لم يتم الاتفاق بشكل كتابي على أنها ملزمة. تبدأ مدد التوريد اعتبارا من تاريخ إبرام العقد. إذا تم بعد ذلك الاتفاق على تغييرات في العقد، فإنه يجب في وقتها الاتفاق على موعد توريد أو مدة توريد من جديد.

الالتزام بمدد التوريدات والخدمات يشترط وصول كافة بنود الخدمة أو الإرسالية والتصاريح اللازمة والموافقات المقدمة من طرف المشتري في موعدها المحدد، وخاصة المتعلقة بالخطط، وكذلك الالتزام بشروط الدفع المتفق عليها والوفاء بالواجبات الأخرى. عدم الوفاء بهذه الاشتراطات في موعدها، يؤدي إلى إطالة المدة بالقدر نفسه.

2. تطول مدة التوريد - حتى في حالة وجود تأخير قائم بالفعل في التسليم - بالقدر المناسب عند وقوع حوادث غير متوقعة ولم نستطع تجنبها برغم بذلنا للعناية المعقولة كما تقتضيه طبيعة الظرف، ومن هذه الحوادث اختلالات التشغيل والتدخلات الحكومية، وصعوبات الإمداد بالطاقة، والتأخيرات في تسليم الأجزاء الأساسية من قبل الموردين. يسري الشيء نفسه في حالة وجود إضراب أو تعليق عمل الموظفين. نلتزم بإخطار المشتري على الفور بهذه العوائق.

3. يكون قد تم الالتزام بمدة التوريد إذا غادرت السلعة المصنع أو تم إخطار المشتري بجاهزية التسليم حتى انقضاء المدة. في حالة تجاوز موعد تسليم غير ملزم أو مدة تسليم غير ملزمة بأربعة أسابيع، يحق للمشتري مطالبتنا بشكل كتابي بالتسليم خلال مدة مناسبة. ونكون في حالة تأخير إذا انقضت المدة التي طالب بها المشتري دون توريد.

4. يحق للمشتري إلى جانب الحصول على الإرسالية المطالبة بتعويض عن الضرر الناشئ عن التأخير. وإذا ثبت وجود تعمد أو إهمال جسيم من قبلنا أو من قبل وكلائنا أو مساعدي التنفيذ التابعين لنا، فإننا نتحمل المسؤولية طبقًا للتشريعات القانونية في حالة الإهمال الجسيم أو التخلف المتعمد عن أداء الالتزامات التعاقدية الأساسية، على أن يقتصر ذلك على الأضرار المتوقعة وذات الصلة بالعقد وبمقتضى الجملة 5 من هذه الفقرة. فيما عدا ذلك تقتصر مسؤوليتنا عن تعويض الأضرار الناشئة عن تأخير التسليم على نسبة 15% بحد أقصى من قيمة المبلغ المتفق عليه (شامل ضريبة المبيعات)، وذلك وفقا للجملة 5 من هذه الفقرة. يتم استبعاد أية مطالبات أخرى للمشتري. لا تنطبق التقييدات السابقة في حالة المسؤولية عن خسائر في الأرواح أو إصابات جسدية أو أضرار صحية.

5. إذا حدث وتأخرنا في التسليم، يحق للمشتري أن يحدد لنا بشكل كتابي فترة سماح مناسبة، مع توضيح موقفه من السلعة برفضها أو قبولها حال انقضاء هذه الفترة. يحق للمشتري بعد انقضاء فترة السماح دون جدوى الانسحاب من العقد أو المطالبة بتعويض عن الأضرار بدلاً من الأداء، على أن يكون ذلك من خلال بيان كتابي. وتسري أحكام الفقرة 4 في حالة المطالبة بتعويض عن الأضرار بدلاً من الأداء. وتستبعد المطالبة بالتسليم في جميع حالات انقضاء فترة السماح دون جدوى إذا أعلن المشتري رفضه للسلعة.

6. يلتزم المشتري بتوضيح موقفه بناء على طلب منا خلال مدة مناسبة، بما إذا كان سينسحب من العقد بسبب التأخير في التسليم أم أنه مصر على التسليم.

7. يُسمح بالتسليمات الجزئية والخدمات الجزئية إذا كانت معقولة بالنسبة للمشتري.

انتقال المخاطر والتغليف وتأمين النقل

1. يعزى خطر الهلاك العرضي أو التدهور العرضي للسلعة إلى المشتري منذ خروجها من المصنع. ويسري نفس الأمر في حالة نقل السلعة بناءً على طلب المشتري إلى مكان آخر غير مقر عمل المشتري
وكذلك إذا كان سيتم تسليم السلعة إلى شركة شحن أو متعهد نقل أو الشخص المعني بتنفيذ الشحن.

2. لا يتم استرجاع مواد النقل والتغليف الأخرى وفقًا لقانون التغليف، يستثنى من ذلك العبوات القابلة لإعادة الاستخدام وخاصة منصات النقل القابلة للإرجاع والجوانب البلاستيكية. يلتزم المشتري بالتخلص من مواد التغليف على نفقته الخاصة.

3. يمكن شمول السلعة بتأمين على النقل مادامت هذه رغبة المشتري. ويتحمل المشتري التكاليف الناشئة عن ذلك.

المسؤولية عن العيوب والمسؤوليات الأخرى وسقوطها بالتقادم

1. يجب على المشتري الإبلاغ الفوري عن عيوب السلعة في غضون 10 أيام على الأكثر من معرفة العيب، مع ذكر تاريخ أو ظهور العيب ووصف العيب كتابة وصفًا محددًا. إذا لم يستوفي البلاغ هذه المتطلبات، فنحن نستبعد أي مسؤولية لنا عن العيوب.

2. في حالة الإبلاغ بالشكل الصحيح والسليم، فإننا نتحمل المسؤولية عن عيوب السلعة على النحو التالي:

طالما أن هناك عيب بالسلعة، فإنه يحق لنا اختيار إما إصلاح العيب أو توريد سلعة خالية من العيوب (الوفاء اللاحق). يشترط لتحملنا المسؤولية عن العيب أن يكون العيب غير تافه. إذا كان أحد نوعي الوفاء اللاحق أو كلاهما غير ممكنين أو غير متناسبين، يحق لنا في هذه الحالة الرفض. في السداد بالقدر الذي يجعل المبالغ المدفوعة مناسبة للجزء الخالي من العيوب. نحن نتحمل التكاليف اللازمة للوفاء اللاحق. وهذا لا ينطبق على التكاليف الناشئة عن نقل السلعة إلى مكان آخر غير مقر عمل المشتري، إلا إذا كان النقل يتوافق مع الاستخدام المطابق للغرض المصنوعة له للسلعة.

3. إذا كان الوفاء اللاحق المذكور في الفقرة 2 غير ممكن أو غير متناسب أو فشل تحقيقه مرتين، فللمشتري حق الاختيار ما بين تخفيض سعر الشراء أو الانسحاب من العقد وفقًا للأحكام القانونية. ويسري ذلك بصفة خاصة في حالة التأخير المتعمد أو الامتناع عن الوفاء اللاحق. تسري الأحكام السابقة أيضًا في حالة توريد سلعة أخرى أو كميات أقل من المطلوبة.

4. نحن نتحمل المسؤولية عن التعمد أو الإهمال الجسيم الذي يقع منا أو من قبل وكلائنا أو مساعدي التنفيذ التابعين لنا وفقًا للتشريعات القانونية. فيما عدا ذلك فإننا نتحمل المسؤولية فقط في إطار قانون المسؤولية عن المنتج فيما يتعلق بوقوع خسائر في الأرواح أو إصابات جسدية أو أضرار صحية أو أضرار بسبب التخلف المتعمد عن أداء الالتزامات التعاقدية الأساسية. وتقتصر المطالبة بتعويض عن الأضرار الناشئة عن التخلف عن أداء الالتزامات التعاقدية الأساسية على الأضرار المتوقعة وذات الصلة بالعقد. كما تقتصر المسؤولية أيضًا في حالات الإهمال الجسيم على الأضرار المتوقعة وذات الصلة بالعقد، إذا انتفت جميع الحالات الاستثنائية المذكورة في الجملة 2 من هذه الفقرة.

5. يتم استبعاد المسؤولية عن الأضرار التي تلحقها السلعة بالمصالح القانونية للمشتري أو أي طرف ثالث، مثل الأضرار التي تحلق بالأغراض الأخرى. ولا يسري ذلك على حالات التعمد أو الإهمال الجسيم أو خسائر الأرواح أو الإصابات الجسدية أو الأضرار الصحية أو تلك الأضرار المتوقعة وذات الصلة بالعقد الناتجة عن التخلف عن أداء الالتزامات التعاقدية الأساسية. في حالات الإهمال الجسيم أو التخلف عن أداء الالتزامات التعاقدية الأساسية تقتصر المسؤولية على الأضرار المتوقعة وذات الصلة بالعقد.

6. تمتد أحكام الفقرتين السابقتين 4 و5 لتشمل تعويض الأضرار مع الأداء وتعويض الأضرار بدلاً من الأداء، بغض النظر عن السبب القانوني، وخاصة بسبب وجود عيوب أو التخلف عن أداء الالتزامات الناشئة عن العلاقة الدائنة أو إتيان فعل غير مسموح به. وتسري هذه الأحكام أيضًا على تعويض النفقات المدفوعة بلا جدوى.

7. يبلغ أجل السقوط بالتقادم للمطالبات والحقوق بسبب عيوب السلعة عامًا واحدًا، يبدأ احتسابه من انتقال المخاطر أو بالاستلام من قبل شركة الشحن أو متعهد النقل أو الشخص المعني بتنفيذ الشحن. يسري أجل السقوط بالتقادم المذكور في الجملة 1 أيضًا على مطالبات التعويض عن الأضرار غير ذات الصلة بالعيوب. لا يسري أجل السقوط بالتقادم المذكور في الجملة 1 على الحالات المذكورة في المادة 438، الفقرة 1 من القانون المدني الألماني رقم 1 (العيوب القانونية في الأغراض الثابتة)، والمادة 438، الفقرة 1 من القانون المدني الألماني رقم 2 (المباني والأشياء المستخدمة في المباني)، والمادة 479، الفقرة 1 من القانون المدني الألماني (حق التراجع لصاحب العمل) أو المادة 634a، الفقرة 1 من القانون المدني الألماني رقم 2 (المباني أو الأعمال التي يتمثل نجاحها في تحقيق خدمات التخطيط والمراقبة). تخضع الآجال المذكورة في الجملة السابقة لمدة سقوط بالتقادم تبلغ 3 سنوات. تستبعد أي مطالبات بتقليل المدة وكذلك ممارسة حق التراجع بسبب عيوب المنتج، طالما أن المطالبة بالوفاء اللاحق قد سقطت بالتقادم.

8. لا تسري آجال السقوط بالتقادم المذكورة بالفقرة 7 في حالة التعمد أو إخفاء العيوب بسوء نية، أو المطالبات بتعويض الأضرار بسبب إصابات جسدية أو خسائر في الأرواح أو أضرار صحية أو انتهاك للحرية، أو المطالبات المكفولة بقانون المسؤولية عن المنتج، أو في حالة الإخلال بالواجب نتيجة الإهمال الشديد، أو التخلف عن أداء الالتزامات التعاقدية الأساسية.

9. استبعاد المسؤولية عنا أو تحديدها يسري كذلك على المسؤولية الشخصية للموظفين والعاملين والعمال والوكلاء ومساعدي التنفيذ.

السلوك المتعلق بالمسؤولية في حالة أضرار النقل

a) التعرف على الأضرار ومعالجتها والتصرف بشكل صحيح

نحن نقوم بفحص جميع العناصر والإرساليات وتغليفها بعناية لدى خروج البضائع من عندنا. على الرغم من ذلك يمكن في حالات نادرة جداً أن تصل بعض عناصر الإرسالية في حالة متضررة إلى المستلم أو قد تصله الإرسالية ناقصة. لذلك نرجو منك فحص إرساليتك بدقة شديدة:

- هل الكرتونة تعرضت للإتلاف أو تم استبدالها؟
- هل الإرسالية كاملة طبقًا للأوراق المرفقة؟

إذا كان واضحًا أن هناك سلع ناقصة أو تالفة، فرجاءً الإبلاغ عن هذه الوقعة على الفور. وسوف نوضح لك باقي الإجراءات الأخرى.

من فضلك لا تقم بإرجاع الإرساليات التالفة أو عناصر منها دون موافقتنا. لديك مدة ضمان 7 أيام بعد استلام البضاعة.

من مصلحتك الالتزام التام بالإجراءات الموضحة أدناه. حيث يقع على المستلم واجب الفحص!

b) التوريد عن طريق وكالة شحن

تقوم شركة **KKG Gumpp** بإرسال اللفات الكبيرة عن طريق وكالة شحن. في حالة ملاحظة ضرر صريح أثناء النقل ينصح بفتح الإرسالية في حضور وكيل الشحن المورد وتسجيل الأضرار على إيصال الاستلام أو بوليصة الشحن بالتاريخ والوقت والتوقيع وإثباتها. بالإضافة إلى ذلك يجب تدوين لوحة أرقام سيارة الشحن. إرفاق الصور كدليل إثبات سوف يساعدنا بشكل كبير على التعامل مع حالة الضرر بصورة أفضل.

c) التوريد بواسطة خدمة الطرود

إذا كان من الواضح أن الطرد متعرض للضرر من الخارج، فرجاءً الامتناع التام عن استلامه، أو إذا كنت بحاجة ماسة إلى البضائع، قم بتسجيل الأضرار على بوليصة الشحن بالتاريخ والوقت. من فضلك خذ وقتك في جميع الأحوال وافحص الإرسالية في حضور سائق التوصيل. قم من فضلك بأخذ إيصال بالكميات الناقصة. وفي جميع الأحوال يسري الآتي:

- يجب تسجيل الأضرار والكميات الناقصة وأخذ إيصال بها من السائق.
- احرص على عدم تغيير البضائع والعبوات في جميع الأحوال.

التأشير بعبارة "مع التحفظ" هو إجراء عديم الأثر قانونًا وليس له أهمية لدى التأمينات في حالة وقوع ضرر. تستبعد الإرساليات الخاصة واللفات

المزودة بكوبون من شكاوى العيوب والاستبدال.

الاحتفاظ بحق الملكية

1. نحتفظ لأنفسنا بحق ملكية جميع السلع إلى أن يقوم المشتري بسداد جميع المبالغ الحالية والمستقبلية الناشئة عن العلاقة التجارية.

2. إذا أتى المشتري أي فعل مخالف للعقد، لاسيما تأخير دفع المستحقات، يحق لنا استرداد السلع الموردة. ويجب على المشتري الموافقة على الاسترداد في هذه الحالة. ولا يعني الاسترداد انسحابًا من العقد إلا إذا أعلنا نحن ذلك صراحة. يتحمل المشتري التكاليف الناشئة عن استردادنا للسلع (خاصة تكاليف النقل). علاوة على ذلك يحق لنا منع المشتري من إعادة بيع السلعة الموردة أو معالجتها ما دامنا نحتفظ بملكيتها، وكذلك إلغاء إذن التحصيل (الفقرة 5).

3. يتعهد المشتري بالتعامل مع السلعة الموردة بالعناية الواجبة، كما يلتزم بشكل خاص بتأمين هذه السلعة على نفقته الخاصة ضد قوى الطبيعة الأولية والسرقة بقيمة الاستبدال. ويتم التنازل إلينا عن المستحقات الناتجة عن ذلك تجاه التأمين.

4. لا يجوز للمشتري رهن السلع الموردة ومطالبات الدفع التي تحل محلها أو نقل ملكيتها على سبيل الضمان أو التنازل عنها بطريقة أخرى. في حالات الرهن أو إدخال أطراف ثالثة يجب على المشتري إخطارنا على الفور بشكل كتابي، حتى نستطيع رفع دعوى طبقًا للمادة 771 من قانون الإجراءات المدنية. وبالرغم من فوزنا في هذا النزاع القانوني يتحمل المشتري النفقات المترتبة على هذه الدعوى طبقا للمادة 771 من قانون الإجراءات المدنية.

5. يحق للمشتري بيع السلعة في السياق التجاري الصحيح أو معالجتها أو خلطها بسلع أخرى. وعند ذلك يجب عليه التنازل إلينا عن جميع المبالغ المستحقة عن إعادة البيع أو المعاجلة أو الخلط، أو المستحقة لأي أسباب قانونية أخرى (خاصة الناشئة عن التأمينات أو الأعمال غير المصرح بها) وذلك بقيمة الفاتورة النهائية شاملة ضريبة القيمة المضافة. يظل المشتري حتى بعد التنازل مخولاً بتحصيل هذه المبالغ، دون المساس بحقنا في تحصيل هذه المبالغ بأنفسنا. إلا إننا نتعهد بعدم تحصيل هذه المبالغ المستحقة، طالما أن المشتري يفي بالتزاماته في الدفع من الإيرادات التي يقوم بتحصيلها، ولا يتأخر في السداد، ولم يتقدم بأي طلب لفتح إجراءات الإعسار ولم يتوقف عن الدفع. بخلاف ذلك يجب على المشتري وبناءً على طلبنا أن يعلن لنا عن المبالغ المستحقة وعن المدين، وإعطائنا كافة البيانات اللازمة للتحصيل وتسليمنا المستندات الخاصة بذلك، وإبلاغ المدين (الطرف الثالث) بالتنازل. ويحق لنا إلغاء إذن التحصيل، إذا ارتكب المشتري أي مخالفات للعقد (خاصة التأخير في الدفع).

6. يمتد الاحتفاظ بحق الملكية إلى المنتجات الناتجة عن المعالجة أو الخلط أو الربط بالسلع الموردة من قبلنا بقيمتها الكاملة، مع العلم أن هذه العمليات تتم لصالحنا بحيث أننا نعتبر أنفسنا الجهة المصنعة. في حالة المعالجة أو الخلط أو الربط بأجزاء تخص أطراف ثالثة مع احتفاظ هذه الأطراف بحقها في الملكية، فإننا نحصل على حصة في الملكية تتناسب مع القيمة الفعلية لهذه الأجزاء.

7. يتنازل المشتري لنا أيضًا عن المبالغ المستحقة له عند الطرف الثالث على سبيل تأمين المبالغ المستحقة لنا عنده، والناشئة عن ربط السلع الموردة بملكية عينية.

8. لا يتم احتساب الأوراق المالية المستحقة لنا طالما أن قيمة هذه الأوراق المالية تتجاوز القيمة الاسمية للمبالغ المراد تأمينها بنسبة 20%.

التعويضات المقررة عن الأضرار

1. إذا كان يحق لنا المطالبة بتعويض عن الأضرار أو عن تخفيض القيمة في مواجهة المشتري أو وكلائه أو مساعدي التنفيذ التابعين له - أيًا كان السبب القانوني - فإنه يحق لنا المطالبة بنسبة 20% من قيمة المبلغ المتفق عليه ودون تقديم أية إثباتات أخرى كتعويض عن الضرر أو انخفاض القيمة. نحتفظ بحق المطالبة بالتعويض في حالة الأضرار الأكبر أو الانخفاض الأكبر في القيمة. ويظل مسموحًا للمشتري إثبات أن الضرر أو انخفاض القيمة لم يحدث على الإطلاق أو أنه أقل من المبلغ المقرر.

أحكام ختامية

1. القانون المُطبَّق هو القانون المحلي لجمهورية ألمانيا الاتحادية مع استبعاد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع (CISG).

2. مكان الاختصاص القضائي ومكان الأداء هو المكان الذي يوجد به مقر عملنا. ومع ذلك يحق لنا تقديم مطالباتنا إلى أي محكمة أخرى مختصة.

3. إذا كانت أو أصبحت بعض الأحكام باطلة بشكل جزئي أو كلي، فإن ذلك لا يؤثر على سريان باقي الأحكام.